الإصلاح التعليمي، ضرورته وآفاقه

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ ١٦ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠٨م

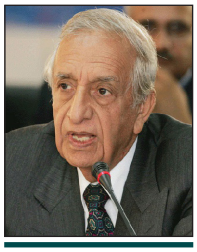

علي فخرو
وزير التربية البحريني الأسبق

دعونا نؤكد من البداية أنه لا يوجد شيء يسمى إصلاحًا حقيقيًا جذريًا في حقل فرعي دون الفروع الأخرى. وبالتالي، فالحديث عن إصلاح في حقل التربية والتعليم، دون أن يصاحبه إصلاح في بقية الحقول ـ كحقل السياسة وحقل الاقتصاد وحقل الاجتماع وحقل الثقافة ـ ممكن، ولكنه سيكون إصلاحًا مبتورًا وناقصًا، وقد ينتكس في أية لحظة؛ لأن الإرادة السياسية التي تحرك الإصلاح التربوي إذا ما تغيرت تستطيع أن توقف ذلك، فقد يثار موضوع الإصلاح التربوي في حملة انتخابية، ثم لا يثار في أخرى، لاختلاف وجهات نظر المجموعات القائمة على هذه الحملات الانتخابية. والواقع أن هذا الأمر ينطبق على مجتمعات العالم كله، وليس مجتمعاتنا فقط.

ورغم كل ذلك، فإنه بالإمكان إجراء إصلاحات في الحقل التربوي، بأن أبدا لا نستطيع أن نفعل شيئًا مبالغ فيه، مع التأكيد على نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: أن هناك إشكالية بالنسبة للتربية والتعليم في الأرض العربية، تتعلق بعدم وجود فلسفة تربوية عربية تحدد الأهداف الأساسية من التعليم بوضوح، بحيث تعمل المؤسسة التعليمية على

تحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأهداف والرؤى من قطر لقطر.

النقطة الثانية: ضرورة استيعاب فكرة عدم اقتصار دور المدرسة على تخريج أشخاص لسوق العمل ـ رغم أهمية ذلك ـ على حساب الجانب الإنساني؛ فهناك جوانب أخرى تتعلق بالإنسان، يجب الاهتمام بها، كنوع العقلية، وطريقة التفكير، ومستوى الأخلاق، وما إلى ذلك من أمور يعد الاهتمام بها من عدمه فيصلًا بين التدريس الذي هو وظيفة المؤسسة التربية بعد البيت، وبين مجرد التدريب.

لست أريد الإطالة عليكم، وسأكتفي بهذه المقدمة للحديث معكم حول بعض القضايا المفصلية في التعليم والإصلاح التربوي؛ بادئًا بالمعلم الذي أعتقد أنه المدخل الرئيسي لقضية التربية والتعليم، وليس المناهج أو المدارس كما يعتقد البعض؛ فالمعلم هو القادر على رفع طلابه عاليًا أو طرحهم أرضًا، وهو القادر على نفخ الحياة في المناهج الميتة، وإماتة المناهج الحية. لذا، أجدني من المطالبين منذ استوعبت ذلك بتمهين وظيفة المعلم، وجعلها مع مهنة الطب والهندسة وغيرها من المهن الصعبة في دائرة واحدة؛ بحيث لا يسمح بالتدريس لأي كان، ولكن لمن لديه خلفية كاملة في القضايا التربوية، فضلًا عن اتصافه بثقافة عالية، ويتم تدريبه كما يدرب الطبيب والمهندس، حتى يضمن أن لا يكون مجرد أداة لتمرير المعلومات من جيل لآخر، يتم اعتماده في هذه المهنة دون تدريب، أو ضوابط أخلاقية لممارسته المهنة.

لا شك أن القضية كبيرة وهامة، تحتاج نضالا على مستوى العالم كله، ولأن تحقيق ذلك يعتمد كثيرًا على المستوى المادي للدولة، فإن إمكانية تحقيقه في دولنا أمر سهل جدًّا، لتوفر المال. وأذكر

أني عندما توليت وزارة التربية والتعليم، عملت على إرسال جميع معلمي المرحلة الابتدائية ـ الذين كانوا في أغلبهم خريجي المرحلة الثانوية ـ إلى الجامعة، براتب كامل لإعادة تأهيلهم، ووجدنا منهم التفهم والتقدير المطلوبين لإتمام هذه العملية كما يجب.

بعد الانتهاء من قضية المعلم، تأتي قضية المدرسة، والمدرسة هي خلية المجتمع التربوي، ولكي تبقى كذلك، لا بُدّ أن تخرج من تحت إبط الوزارة، بمعنى أن يبقى دور الوزارة في ترأس السياسيات العامة بالأنظمة والقوانين، لتكون المدرسة الجهة التي تضع أولوياتها وتناقش أمورها مع الوزارة، وتفاوضها فيها، فهي من يقرر إقالة مدرس وتوظيف آخر، وهي من يحدد قيمة الميزانية، ومصروفاتها.

ولابد أن تدار المدرسة من قبل مجلس يرأسه مديرها، حتى لا يتفرد هو بالإدارة، ويتم تكوين المجلس من معلمين يختار المدير نصفهم، ويرشح النصف الباقي لضمان اتخاذ قرارات تناسب الجميع. ومن المهم جدًّا السعي على أن تكون العلاقات بين جميع المنتسبين للمدرسة من طلبة ومعلمين وإدارة ديمقراطية، بعيدة عن الاستبداد والظلم، حتى يستطيع الجميع مناقشة قضاياهم بحرية.

كذلك، لا بدّ من التعامل مع الفصول الدراسية الدنيا بنظام يناسب المرحلة العمرية التي تشملها، وذلك بتخصيص معلم واحد لجميع المواد الدراسية، ليتمكن المعلم من معرفة تفاصيل أحوال طلبته ونفسياتهم، الأمر الذي سيساعده حتما في التواصل مع عوائلهم ومعالجة ما يطرأ من قضايا ومشاكل قبل استفحالها.

وفي المرحلة الثانية من المرحلة الابتدائية، يحتاج الطالب معلمًا واحدًا للمواد العلمية، وآخر للمواد الأدبية، حتى إذا وصل الطالب للمرحلة الثانوية، يتم اعتماد نظام الساعات الذي يحدد فيه الطالب قدرته، ويقدر لنفسه عدد الساعات التي يتمكن من

حملها، ليكون مسؤولًا بعد ذلك عن نجاحه وفشله.

لقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم كل ما تقدم، وعدلت في سياسة دراسة الثانوية العامة باعتماد نظام المعدل التراكمي، وإلغاء الرسوب العام بحمل المادة الضعيفة للمرحلة الدراسية التالية، ووفرت المكتبات لتعزيز مصادر الطالب في بحوثه، وعملت على تزويد المدرسة بالخدمات التي تساعد على خلق جو دراسي مشجع على تفاعل حقيقي وخلاق بين الطالب والآخرين.

ورغم أهمية توفير هذه البيئة المناسبة في العملية التعليمية، إلا أنها ليست بالأمور التي توازي حقيقة تعلم الطالب من عدمه. لذا، لا أجدني حين أتحدث عن المدرسة، أركز على الفصول المكيفة، أو الملاعب الواسعة، أو الإنارة العالية، أو ما شابه.

وهناك أمور فرعية يجب الالتفات لها كذلك في عملية الإصلاح التربوي، مثل أهمية أن لا تكون مناهج التعليم تلقينية، وإنما تفكيرية، تلح على حل المسائل العلمية، لتحلق من الطالب شخصًا قادرًا على التعاطي مع الأمور الحياتية بعلمية وحرفنة. وتبقى النقطة الأساسية للإصلاح هي الإصلاح الداخلي، الإصلاح الذي يكون للعلاقات التربوية فيه مساحة تبنى فيها قاعدة للديمقراطية كممارسة، وليس مجرد تنظير لا يسمح فيه للطالب الوقوف أمام معلمه ومناقشته بثقة تضمن استيعاب نقاط الاختلاف - إن وجدت - واحترامها.

إن الواقع الذي تعيشه مؤسساتنا التربوية اليوم، يتطلب من المؤسسات الحاكمة أن تواجهه بشجاعة، وذلك باعتمادها سياسات إصلاحية قادرة على استيعاب الواقع القائم ومعالجة الضعف الواقع في بعض حيثياته، ورفض كل ما من شأنه دفع عجلة التعليم للوراء. وربما أشير هنا لسياسة التعليم الخاص الذي أرفض أن يرتفع على التعليم العام ولو بدرجة من باب الخصخصة، لما يسبب ذلك من انقسام المجتمع على نفسه في المعرفة والتعليم، كما سبق وانقسم

على نفسه في الثروة الاقتصادية والوجاهة الاجتماعية.

يجب علينا أن نتذكر كيف كان أبناء الأمراء في الماضي يجلسون مع أبناء الفقراء في نفس الفصول، وليس الوضع كذلك اليوم. لذا، لن نفاجأ خلال مظاهرة من أجل الخبز حين نسمع ما قالته ملكة فرنسا يومًا: «ولم لا يأكلون الكعك يا سيدي»؟

نحن بحاجة إلى حكومة قادرة على استيعاب حالة الطبقة المتوسطة والضعيفة ليتعاملوا معها كما يجب، خصوصا ونحن نعيش حاضرا يغرق في فائض مالي كبير لا يسمح أن تتملص معه الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية في العمل، والصحة، والإسكان، والتعليم الجامعي الذي قد يحرم منه فقير ما لعجزه عن تسديد رسوم الدراسة.

أعتقد أنه من الضروري أن تكون لدينا أفضل الجامعات، وأفضل المراكز البحثية؛ ففي القريب العاجل، لن يعود الاقتصاد العالمي قائما، بل الاقتصاد المعرفي، ولا مبرر لأن نكون في آخر المراكز المعرفية في ظل انتفاخ ميزانياتنا. لا شك أن القضية ذات شجون، لذا أستميحكم العذر إذ سأتوقف هنا، للاستماع لآرائكم.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum